بسم الله الرحمن الرحيم والثقة بالله الحكيم العليم

الحمد لله خالق الاسباب وهادي سبل التحقيقات
الى المعقولات في المجهولات

والصلوة والسلام على سيد ارباب الرسالات

واصحاب المعجزات وآله البررة الكرام المعصومين

الهادين للخلائق اجمعين الى دين سيد المرسلين

اما بعد فيقول افقر خلق الله الغني محمد الشهير بشمسا الجيلاني

عفى الله عنه ولوالديه ولمن احسن اليهما واليه هذه رسالة في اثبات

ان الوجود انما هو عين ذات الواجب جل شانه واثبات ان الصفات

الكمالية عين ذات الواجب جل شانه ثانيا واثبات ان علم الواجب سلطانذر

جل شانه بالاشياء قبل وجودها لا يجوز ان يكون حصوليا

ولا حضوريا بل يكون نحوا ثالثا ومن قبيل الكلام ينجر الى الكلام

اذكر كثيرا من الاشياء في الاثناء فانها مسائل ضرورية وتحقيقات

برهانية والمامول ممن يتوجه نحوها ان لا يكون موافقا للاذهان المشهورة

والافهام الجمهورية ان لا يبادر بردّه كما هو طريقة اهل الجدال وسنة

المشائين فيه لكثرة القيل والقال في محافل الرجال بل لابد ان ينظر اولا

بعين الانصاف ويجتنب عن الاعتساف ثم يذهب مذهب الوفاق

او يسلك مسلك الخلاف فها انا اشرع في المقصود مستعينا بالله العليم

الحكيم الودود وهو منبع كل جود ووجود ومصدر كل فيض وجود علم

ان كل امر لا يكون الوجود ثابتا له في مرتبة ذاته يلزم ان يكون وجوده زايدا

على ذاته وكل امر يكون وجوده زايدا على ذاته ~~وكل امر يكون وجوده زايدا~~

يلزم ان يصح سلب الوجود عنه باعتبار ملاحظة ذاته وكل امر يصح سلب الوجود

عنه باعتبار مرتبة ذاته يلزم ان يكون هالكا هلاكا ذاتيا والحدوث الذاتي

والهلاك الذاتي وان كانا متغايرين بحسب المفهوم لكنهما متلازمان بحسب التحقق فان

كل هالك هلاكا ذاتيا كالموجودات الممكنة بالذات حادث حدوثا ذاتيا

سواء كان ازليا او غير ازلي لانه لا نزاع بين الحكماء القائلين بقدم العالم

والحكماء القائلين بحدوثه والمتكلمين في ثبوت الحدوث الذاتي لكل ممكن موجود

سواء كان ازليا ام لا لان الحدوث الذاتي من لوازم ماهية الممكن بالذات

ويؤيد ما قلنا ما قال الشيخ في الالهيات الشفاء بقوله وقد يبقى حق انفهم لما
كان الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه دائما ومع دوامه
لذاته لا لغيره وسائر الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق
الوجود بل هي في انفسها وقطع اضافتها الا واجب الوجود
تستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه حقة وبالقياس الى
الوجه الذي يليه حاصلة ولذلك كل شيء هالك الا وجهه انتهى كلامه ومراده
بالهلاك الذاتي الحدوث الذاتي الذي هو من لوازم ماهية الممكن
بالذات والحكماء الاشاعرة قائلين بان وجود الواجب جل شانه
زائد على ذاته يلزم عليهم ان يصح سلب الوجود عن ذات الواجب
جل شانه باعتبار مرتبة ذاته فيلزم العياذ بالله تعالى ان يكون
ذات الواجب جل شانه ذاتا هالكة كذوات الممكنات الهالكة
بالذات وكل ذات هالكة يكون ذاتا حادثة حدوثا ذاتيا فيلزم
اشتراك الهلاك الذاتي والحدوث الذاتي بين الممكن بالذات
والواجب بالذات واللازم بط بحكم البراهين العقلية والنقلية

[illegible]

وايضا كل موجود يكون وجوده زايدا على ذاته يلزم
ان يكون وجوده صادرا عن غيره لانه لا يجوز ان
يكون وجوده امرا صادرا عن ذاته ذلك الامر والا يلزم
ان يكون امر واحد بعينه حال انه فاعل ومعلول وذلك
ظاهر الاستحالة وايضا اذا كان وجوده معلولا لذاته
يلزم ان يكون وجوده متاخرا عن تاثيره وجعله تاخرا
عقليا لان التاثير والجعل شان الوجود وذلك باطل
فيلزم ان يكون الجعل والتاثير مغايرا للوجود سابق
على الوجود المترتب على الجعل والتاثير ولا يجوز ان يكون
ذلك الوجود السابق عين الوجود المترتب على
الجعل والتاثير والا يلزم الدور اي تقدم الشيء على نفسه
واللازم ظاهر البطلان فتعين ان يكون غيره
واذا كان غيره يلزم ان يكون الشيء موجودا
قبل وجوده ويلزم ايضا ان يكون امر واحد بعينه
موجودا بوجودين في آن واحد او زمان واحد
مثلا وكل واحد من هذين اللازمين ظاهر الاستحالة

وايضا لما تم الكلام على فرض كون وجود الواجب جل شأنه
زايدا على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة قلنا ننقل الكلام
الى الوجود السابق وهذا الوجود السابق زايد على
ذاته جل شأنه فلا بد له من علة موجدة له وهذه العلة الموجدة
لو كانت ذات الواجب جل شأنه يلزم ان يكون هذا
الوجود الذي هو مناط الجعل والتأثير وقد مر ان الجعل
والتأثير فرع الوجود فيلزم وجود آخر سابق على هذا
السابق بعين البيان الذي مر بعينه وننقل الكلام اليه
وهذا النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية
بالفعل او يرجع وكل واحد من هذين الاحتمالين باطل
اما الاول فلانه تسلسل محال جامع للترتيب والاجتماع
اما الترتيب فلان الوجود المتاخر موقوف على الوجود
السابق لان وجود العلة متقدم على وجود المعلول بعد ما
عقلنا ولهذا يصح تخلل الفاء بان يقال وجد فوجد وتحقق
فتحقق وجاء للمحققين من المتاخرين قدس سرهم ادعى بداهة
التقدم المذكور في شرح الاشارات فارجع اليه واما
الاجتماع فلان كل واحد من تلك الوجودات الغير المتناهية

بالفعل

بالفعل يكون وجود له في نفس الامر واحد بعينه كما هو المفروض

ولا شبهة في ان الوجود في نفس الامر واحد يلزم ان المجموع

فيلزم ان يكون كل واحد من تلك الوجودات الغير المتناهية

بالفعل مجتمعا مع ذلك الامر الواحد بعينه وجميع كل واحد من

تلك الوجودات الغير المتناهية بالفعل ايضا لان الجميع مع المجموع

مجتمع فيلزم ان يكون لامر واحد بعينه وجودات في نفسها

غير متناهية بالفعل وذلك باطل بحكم براهين ابطال اللانهاية بالفعل

وايضا لو سلم ان التسلسل لا يكون محالا فلا نفع في اذهاب ذلك التسلسل

لان المفروض ان الوجود وجود له علة فللعقل ان للعقل ان يتوسل

بالوهم ان يلاحظ جميع تلك الوجودات الغير المتناهية بعنوان

الاجمال ثم يحكم عليه بانه في حكم وجود واحد من حيث الاحتياج

الى العلة الموجدة له ولا يجوز ان يكون للعلة الموجدة لذلك

المجموع وجود غير داخل في ذلك المجموع لان المفروض هو ان

ذلك المجموع مشتمل على ذلك المجموع لان المفروض هو ان ذلك المجموع المشتمل

على جميع الوجودات بحيث لا يشذ واذا كان الامر كذلك يلزم ان لا يكون
لوجود ذلك المجموع وجود يكون متقدما على ذلك المجموع واللازم
باطل فالملزوم مثله ويلزم ايضا ان لا يكون لامر واحد بعينه وجودات
غير متناهية وذلك باطل لانه تحصيل الحاصل كما مر بل كان امرا واحدا بعينه
لا يكون الا وجودا واحدا وتشخصا واحدا لان الوجود المطابق المتميز
والتشخص المطابق المتميز متكافئان بالعدد فلو كان لامر واحد بعينه
وجودات خارجية غير متناهية بالفعل يلزم ان يكون له تشخصات
غير متناهية بالفعل وايضا لما مر من وجوب تكافؤهما بالعدد
فيلزم ان يكون شخص واحد بعينه اشخاصا غير متناهية بالفعل
واللازم ظاهر الاستحالة فثبت بما بيناه من المقدمات الحقة ان كل امر يكون
وجوده زائدا على ذاته يلزم ان يكون وجوده ~~زايدا على ذاته~~ صادرا
غير ذاته والا يلزم المفاسد المذكورة ولا شبهة ان الامر الذي يكون وجوده
صادرا عن غير ذاته يلزم ان يكون مخلوقا لغير ذاته وكل مخلوق لغير
ذاته يلزم ان يكون ممكن الوجود بالذات فيلزم على الاشاعرة من حيث
لا يشعرون ان يكون الههم ومعبودهم ممكن الوجود بالذات

لا واجبا

لا واجب الوجود بالذات وان يكون الههم ومعبودهم شيئا مخلوقا لخالق زائد
عن ذاته الا انهم قالوا بزيادة الوجود على ذات الواجب تعالى وقد برهنا
باذن الله تعالى على ان كل امر يكون وجوده في نفسه زائدا على ذاته يلزم
ان يكون وجوده صادرا من غير ذاته ولا يجوز ان يكون صادرا من
ذاته سواء كان الصدور بطريق الايجاب او الاختيار لاستلزام المفاسد
المذكورة ونقول ايضا لا يجوز ان يكون وجود موجود من الموجودات
امرا انضماميا والا يلزم الدور او التسلسل واللازم باطل فالملزوم مثله فيتعين
ان يكون امرا انتزاعيا والامور الانتزاعية سواء كانت ثبوتية
كالوجود والوحدة والكثرة والعلية والمعلولية او سلبية كالعمى والعدم لنفسه
امورا موجودة بنفسها في الخارج بل الموجود في الخارج هو المنتزع منه
فقط دون تلك الامور الانتزاعية والا يلزم ان لا يكون ما فرض كونه
انتزاعيا انتزاعيا انضماميا هف ولما كان الامر المترتب على الجعل في الخارج هو والتاثير
في الخارج يلزم ان يكون موجودا خارجيا فلا يجوز ان يكون ما يترتب
على الجعل في الخارج والتاثير في الخارج ابتداء هو الامر الانتزاعي للمعدوم في

الخارجي بل لا بد ان يكون ما يترتب على الجعل الخارجي والتاثير الخارجي ابتداء
هو الامر الموجود في الخارج اي المنتزع منه وهو الحقيقة الموجودة في الخارج
وبناء على هذه المقدمة الحقة يلزم ان يكون اثر الجاعل وما يترتب على جعله
الخارجي وتاثيره الخارجي ابتداء هو نفس الحقائق الموجودة في الخارج كما
ذهب اليه اهل التحقيق من الحكماء والمتكلمين لا الامور الانتزاعية المعدومة
في الخارج لان المعدوم الخارجي لا يصح ان يكون مجعولا ومترتبا
على الجعل الخارجي والتاثير الخارجي ابتداء وذلك بين لان الامور الانتزاعية
المعدومة في الخارج من لواحق المجعول الخارجي وعوارضها الانتزاعية
والحيثية الانتزاعية بحسب الخارج كالوحدة الخارجية والتعين الخارجي واذا
كان وجود الواجب جل شانه زايدا على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة فلا يجوز
ان يكون ذلك الوجود الزائد انضماميا والا لزم الدور او التسلسل
فلا بد ان يكون امرا انتزاعيا والامر الانتزاعي المعدوم في الخارج
لا يجوز ان يكون امرا مترتبا على الجعل الخارجي والتاثير الخارجي اولا
وابتداء بل لا بد ان يكون المترتب على الجعل الخارجي هو الحقيقة المتحققة

في الخارج كما مر فيلزم ان يكون المرتب على الجعل الخارجي والتأثير

الخارجي هو حقيقة الواجب جل شأنه لان الموجود في الخارج هو حقيقة

الواجب جل شأنه لا وجوده الانتزاعي كما مر والاشاعرة لما قالوا

بكون وجود الواجب جل شأنه معلولا لذاته فيلزم عليهم ان يكون حقيقة

الواجب جل شأنه مجعوله ومخلوقة لذاته لما مر من ان ما يترتب على الجعل

الخارجي والتأثير الخارجي هو الحقيقة الموجودة في الخارج لا الامر الانتزاعي

المعدوم الخارجي فيلزم ان يكون حقيقة الواجب جل شأنه وذاته

جل شأنه جاعله ومجعوله معا وخالقة ومخلوقة معا واللازم قطعي

الاستحالة فينبغي ان يكون كل حقيقة وذات اذا كانت مجعولة

ومخلوقة يلزم ان يكون مجعوله ومخلوقة لغير ذاتها ولا يكون ان

يكون مجعوله ومخلوقة لذاتها فيلزم على الاشاعرة من حيث لا يشعرون

ان يكون الههم ومعبودهم ممكن الوجود بالذات لانه مجعول مخلوق

للغير ممكن بالذات وان يكون حقيقة الههم وذات الههم ومعبودهم حقيقة

وذاته جل شأنه

مجعولة ومخلوقة لهم والهم ومعبودهم مع ان الخالق عندهم ليس الا الله
تعالى جل شانه فيلزم عليهم ايضا من حيث لا يشعرون ما هو خلاف مذهبهم
فثبت بما بيناه ان القول بزيادة وجود الواجب الوجود جل سلطانه
على ذاته جل شانه مستلزم للقول بكون ما فرض واجب الوجود
بالذات ممكن الوجود بالذات لما مر من ان كل امر يكون وجوده
زايدا على ذاته يلزم ان يكون ذلك الوجود الزايد صادرا من غير
ذاته ولا يجوز ان يكون صادرا من ذاته لا بطريق الايجاب
ولا بطريق الاختيار والايجاد للمفاسد المذكورة وكل امر
يكون وجوده صادرا من غيره يكون ممكن الوجود بالذات
فالقول بكون امر واجب الوجود بالذات والقول بكون
وجوده زايدا على ذاته قولان متنافيان متنافيان
بل متناقضان لان واجب الوجود بالذات يلزم ان يكون
وجوده عين ذاته لان عينية الوجود من خواص الواجب
الوجود بالذات كما سيجي بيانها واذا كان عينه يلزم ان يكون
ضروريا ذاتيا ثابتا في مرتبة الذات واذا فرض كونه زايدا
على ذاته كما هو مذهب الاشاعرة يلزم ان لا يكون ثابتا في مرتبة

الذات

الذات والثابت بعد في مرتبة الذات وليس الثابت في مرتبة الذات فهنا قضيتان

متنافيتان متناقضتان صريحا بالايجاب والسلب فيثبت بطلان القول

بكون وجود الواجب بالذات زائدا على ذاته واذا لم يكن زائدا

على ذاته حالا فيها فيلزم ان يكون نفس الحقيقة الواجب بالذات

او عينا لحقيقة والجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان الذاتي

فتعين ان يكون وجود الواجب بالذات عينا لحقيقة البسيطة

الحقة التي ليس لها جزء خارجي ولا جزء ذهني ولا وهمي لان كل مركب

مفتقر الى جزئه ومتاخر عنه معلول فيكون معلولا وكل معلول ممكن

بالذات فيكون كل مركب ممكنا بالذات وايضا من خواص الواجب

الوجود بالذات ان يكون علة العلل ومبدأ المبادي فلا يجوز

ان يكون معلولا والا لم يكن علة العلل ومبداء المبادي هف

ويلزم ايضا على الاشاعرة الواثقين بمعاقد مذهبهم سد باب

اثبات وجود الواجب بالذات لانه اذا جاز كون موجود علة لوجوده

وموجدا لوجوده كما هو مذهبهم فلم لا يجوز ان ينتهي سلسلة الموجودات

الممكن بالذات لا ممكن موجود يكون علة لوجوده وموجد الوجود

وبناء على هذه الاحتمال لا يلزم انتهاء سلسلة الموجودات الممكنة بالذات

الى واجب الوجود بالذات فتدبر ولما اقمنا البرهان باذن الله تعالى على

اثبات ان كل امر يكون وجوده زايدا على ذاته يلزم ان يكون ممكن الوجود

بالذات وان يكون وجوده صادرا عن غير ذاته فلا بد ان يكون

معنى ضرورة الوجود بالنظر الى الذات المذكورة في بحث المواد

الثلث ان الوجود ضروري للذات بطريق العينية دون الجزئية

لما مر من ان الجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان الذاتي فلا بد ان

يكون وجود ضروري الوجود بالنظر الى الذات ووجود واجب الوجود

بالنظر اليها عينيا له ولا يجوز ان يكون جزئيا لما مر مفصلا ولا يجوز

ايضا ان يكون زايدا عليه لما مر شرحا وكذلك لا بد ان يكون عدم ضروري

العدم بالنظر الى الذات عينيا له ولا يجوز ان يكون جزءه لما مر

ان الجزئية مستلزمة للتركيب المستلزم للامكان بالذات لان كل مركب ممكن

بالذات وكل ممكن بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر

الى الذات

الى الذات لانه لا يجوز ان يكون العدم ضروريا بالذات ايضا لكونه ممكنا بالذات
سواء كان العدم الضروري ضروريا عينيا او ضروري العدم لا ينفك عن
عن العدم الضروري فلو وجد ضروري العدم بالنظر الى الذات يلزم اجتماع
الوجود والعدم معا في ان واحد وزمان واحد مثلا وذلك باطل لتحقق التناقض ولا
في التنافي بين وجود الشيء وعدم ذلك الشيء والتنافي لا يجتمعان
ولو بالف علة بل يمكن ان يجمع بين وجود الشيء وعدم ذلك
الشيء تناقض والمتناقضان لا يمكن لاجتماعهما فضلا
عن فعلية اجتماعهما فظهر ان ممكن الوجود بالذات لو كان ضروري العدم
بالنظر الى الذات يلزم ان لا يوجد ازلا وابدا والا يلزم اجتماع
المتنافيين بل المتناقضين كما مر واللازم باطل فالملزوم مثله
فثبت بالبرهان ان ممكن الوجود بالذات يلزم ان يكون مسلوب
ضرورة الوجود وضرورة العدم بالنظر الى الذات كما هو المذكور
في بحث المواد الثلث هكذا ينبغي ان يكون تحقيق المقام الكلام
في بيان المواد الثلث المذكورة في بحث المواد الثلث فانه بيان

برهان دال على ان وجود الواجب بالذات جل شانه عين حقيقته كما ان
وحقيقته حقيقية قائمة بذاتها لا بغيرها والا لزم الافتقار الى الغير
المستلزم للامكان الذاتي فيلزم ان يكون وجود الواجب جل شانه
قائما بذاته ويكون نسبته وصدق مفهوم الوجود اليه كنسبة مفهوم الناطق
الى الانسان من حيث ثبوت اصل الضرورة الذاتية الثابتة للواجب
الوجود بالذات ضرورة ذاتية ازلية سرمدية بخلاف الضرورة
الذاتية الثابتة للانسان فانها ضرورة ذاتية غير ازلية وما هو
ثابت لشيء بطريق الضرورة الذاتية سواء كانت ازلية
او غير ازلية لا يكون معللا معلول لعلة وكل معلول لعلة ممكن
بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم بالنظر الى الذات
كما هو حكم المقدمات المذكورة اعلم ان الوجود ينقسم الى قسمين
احدهما وجود الواجب بالذات وثانيهما وجود الممكن بالذات
لان الوجود اما ان يكون معلولا او ليس معلولا فالاول وجود
الممكن بالذات والثاني وجود الواجب بالذات كما مر وقد
ثبت بالبرهان بطلان ما قال المحقق الدواني في شرح العقايد العضدية

وصيب اسم

وحبيب الله الباغنوي المشهور بملاميرزاجان الشيرازي
في حاشيته على الحاشية القديمة تعصبا وعنادا او جهلا او
تجاهلا من ان الاشاعرة وان قالوا بكون الصفات الكمالية
للواجب جل شانه زائدة على ذاته تعالى ومعلولة لذاته تعالى لكن لا يلزم
عليهم الشناعة والمحال في ايجاد الله تعالى تلك الصفات الكمالية في ذاته تعالى
بناء على ان الله تعالى لم يوجدها في ذاته بالقدرة والاختيار
حتى يلزم عليهم المحال بل اوجدها بطريق الايجاب المقابل
للاختيار فيكون مذهبهم ان الله تعالى فاعل موجب بالنسبة الى ايجاد
تلك الصفات الكمالية في ذاته تعالى وفاعل مختار بالنسبة الى ايجاد
غير تلك الصفات الكمالية من الممكنات بالذات ووجه البطلان ان
هذا من قبيل دفع الفاسد بالافسد لانه جل شانه اذا كان فاعلا موجبا
العياذ بالله تعالى يلزم ان لا يكون له علم سابق على ما يوجد
فيلزم جاهلا والجهل بها نقص عظيم تتنفر عنه ادنى عوام الناس
حتى لو قيل لكلهم انك جاهل عما تفعل ولا تعلم ما تفعل قبل الفعل
وان فعلك كفعل النار من حيث عدم سبق العلم والاختيار
فلا شبهة في ان هذا العامي يتنفر من نسبة هذا الجهل اليه ولا يرضى
بنسبة هذا الجهل اليه بل لم ان نعوذ نسبة هذا الجهل الى الجهل وخطاء
لان كل فعل اذا لم يكن قبيحا فهو فعل اختياري مسبوق بالعلم
والاختيار والاشاعرة وان لم يقولوا بكون العبد موجدا لافعاله
الاختيارية بل قالوا بكونه كاسبا لكنهم لم يقولوا بكون فعل

مثل فعل النار من حيث عدم سبق العلم والاختيار بل قالوا
بسبق العلم والاختيار للفرق الضروري بين الحركة الاختيارية
وغير الاختيارية كحركة المرتعش وأيضاً حركة المرتعش وإن لم يكن
اختيارية لكن المرتعش شاعر بهذه الحركة الغير الاختيارية وبالجملة
أفعال النفس المجردة الإنسانية المتعلقة بالبدن العنصري ما دامت متعلقة
به تكون مسبوقة بالعلم فتكون شاعرة بها سواء كانت موجبة لها
أو كاسبة لها وسواء كانت أفعالها إرادية أو اضطرارية كحركة
المرتعش فإن حركته وإن كانت حركة اضطرارية لكن المرتعش شاعر
بها وليس كالنار من حيث عدم الشعور والاضطرار ولا شبهة في أن
العالم إذا لم يكن راضياً بانتساب الجهل المذكور إليه فبالطريق
الأولى لم يكن الفاضلان المذكوران راضيين بانتسابه الرماد العجب
كل العجب ممن لم يكن منسلخاً عن الفطرة الإنسانية وبجبلة العقل فيه
أنه كيف لا يرضى بنسبة الجهل المذكور إليه ويرضى بنسبة ذلك الجهل إلى
الله تعالى شأنه الذي خلق العلماء كافة ولا شبهة في أن خالق العلماء
لا يجوز نسبة الجهل إليه تعالى الله عما يقول الظالمون وسيعلم الذين
ظلموا أي منقلب ينقلبون وأيضاً كل مجرد قائم بذاته شاعر بفعله
سواء كان موجباً لفعله أو كاسباً له ولا شبهة في أن تجرد الواجب
جل شأنه أقوى وأتم من التجرد الثابت للنفوس الناطقة الإنسانية
ومن التجرد الثابت للعقول النورية بل النسبة بين تجرد الواجب جل شأنه
وبين تجردهما نسبة صحيحة فإذا كانا شاعرين بفعلهما فبان بعيد

منها

منهما بطريق الايجاد والكسب يلزم بالطريق الاولى ان يكون الواجب جل شانه
عالما بما يصدر منه قبل صدوره منه وايضا لا شبهة في ان من
كان يوجد ويخلق الفاعل المختار العالم بما يصدر منه قبل صدوره
منه يلزم بالطريق الاولى ان يكون عالما بما صدر منه قبل صدوره
منه كما مر وكيف يجوز لادنى اهل التميز وهو معرفه ان يعرف ان افعال
العباد مسبوقة بالعلم واما فعل خالق العباد لا يلزم ان يكون مسبوقا
بالعلم وايضا قد اقمنا البرهان باذن الله تعالى على ان كل موجود
يكون وجوده زائدا على ذاته يلزم ان يكون ذلك الوجود الزائد
صادرا من غيره ومعلولا لغيره ولا يجوز ان يكون معلولا لذاته
وصادرا من ذاته بطريق الايجاد ايضا والا يلزم المحال الذي
مر سابقا تفصيله وبناء على هذا البرهان لا يجوز للاشاعرة ان يقولوا
يكون وجود الواجب بالذات زائدا على ذاته وصادرا من ذاته
جل شانه سواء كان ذلك الصدور بطريق الايجاب او الاضطرار بطريق
فلا نفع للفرار من الايجاب الى الايجاد والاضطرار بل هو من قبيل
الفرار من المطر الى تحت الميزاب كما لا يخفى على اولي الالباب
والسالكين مسلك السداد والصواب وايضا كل كامل يكون كماله
زائدا على ذاته يلزم ان يكون علة قابلية لكماله ولا يجوز ان
يكون علة فاعلية لكماله ايضا لان موجد الكمال وخالق الكمال يلزم
ان يكون حائز الكمال وعلة كاملة بكمال اكمل من الكمال الذي
ترتب على ايجاده وخلقه وتحصيله وتاثيره وكما ان موجد الشيء

الخارجي وخالقه يلزم ان يكون موصوفا بوجود خارجي اقوى و
اتم من وجود مخلوقه ومصنوعه فكذلك موجب القدرة الخارجية و
خالقها وموجب الارادة وخالقها وموجب الحيوة الخارجية وخالقها
وهكذا غيرها من الصفات الكمالية يلزم بحكم البديهة العقلية ان يكون
قادرا بقدرة اقوى واتم من القدرة التي تترتب على ايجاده
وخلقه ومريدا بارادة اقوى واتم من الارادة التي تترتب على
ايجاده وخلقه وحيا بحيوة اقوى واتم من الحيوة التي تترتب
على ايجاده وخلقه وهكذا الكلام في باقي الصفات الكمالية وبالجملة
فاقد الكمال ليس في وسعه ايجاد الكمال وخلقه وكان فاقد
علم من العلوم مثلا ليس في وسعه ان يوجده في نفسه ويخلقه في
نفسه بل لابد له ان يستفيده من غيره ويأخذه منه اما بطريق التعليم
والنظر واما بطريق الرياضة والمجاهدة المستلزمة للكشف واما
بطريق الوحي والالهام فكذلك كل قابل للكمال المطلق للموجود
بما هو موجود ليس في وسعه ايجاد الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
لا في نفسه وخلقه في نفسه بل لابد ان يكون كماله المذكور مستفادا
من غيره ومأخوذا من غيره ولهذا يكون كمالات سكان عالم الامكان
من العقول والنفوس المجردة مستفادة من الواجب جل شانه
ومستفاضة من لدنه فظهر ان كل كامل يكون كماله زائدا على
ذاته يكون قابلا لكماله ولا يكون فاعلا لكماله بل يلزم ان يكون
فاعل كماله موجودا آخر اكمل منه كاملا فلو كانت الصفات الكمالية

للواجب جل شانه زايدة على ذاته جل شانه كما ذهب اليه الاشاعرة
يلزم ان يكون فاعل كمالات الواجب جل شانه موجودا آخر اكمل
منه كما مر واللازم باطل فالملزوم مثله فبطل كون الصفات الكمالية
للواجب جل شانه زايدة على ذاته تعالى واذا لم يكن زايدة على ذاته
جل شانه يلزم ان يكون عينا لذاته جل شانه وجزءا لها و
الجزئية باطلة لما مر فتعين الحقيقة ان يكون الصفات الكمالية
للواجب جل شانه عينا لذاته جل سلطانه كما هو مذهب المحققين
من الحكماء والمتكلمين وجميع ما ذكرنا مستفاد من شرح وبيان العلماء
الحكماء الكرام والعرفاء العظام لا بسطه الكامل القاصر عنده و
قوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم يحتمل ان يكون اشارة الى عينية
الصفات الكمالية لان الظاهر من لفظ ذي علم هو ان يكون علمه زايدا
على ذاته كما يقال ذو مال وذو ولد وذو حرفة وذو
صنعة ولما كان لفظ علم نكرة مبالغة في العلم فيلزم ان يكون
عليم اكمل من ذي علم على ما قال جل شانه فوق كل ذي علم عليم
لان المراد بلفظ فوق ههنا ليس هو الفوقية الحسية بل المراد
به هو الفوقية بحسب الرتبة والشرف فيكون عليم اكمل من ذي علم
وذلك العليم لو كان علمه زايدا على ذاته يلزم ان يكون داخلا
في ذي علم وكل ذي علم فوقه عليم بحكم قوله جل شانه وفوق كل
ذي علم عليم ثم ننقل الكلام الى ذلك العليم الآخر وهكذا النقل
لا ينتهي الى حد فيلزم اما التسلسل المحال او الانتهاء الى عليم ليس

علمه زايدا على ذاته والتسلسل الحالية بحكم براهين ابطال
اللا نهاية بالفعل فيقتضي الاشيا الى عليم لا يصدق عليه انه ذو
علم وان علمه زايد عليه واذا لم يكن علمه زايدا على ذاته فيلزم اما
الجزئية او العينية والجزئية باطلة كما مر غير مرة فتعين العينية فبان با
لبرهان ان يكون علم الواجب جل شانه عين ذاته بمعنى ان بحت ذاته
الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عداها مما يترتب عليه انكشاف
جميع الاشيا انكشافا تاما مفصلا بحيث لا يحصل اتم منه والا
يلزم الجهل العياذ بالله تعالى وهذا الانكشاف التفصيلي التام لما كان
مترتبا على بحت ذاته الاقدسية مع قطع النظر عن كل ما عداها
فيلزم ان يكون هذا الانكشاف التفصيلي التام ثابتا لبحت ذاته الاقدسية
قبل وجود الاشيا وحين وجودها وبعد وجودها على نهج واحد
وسنن غير متبدل وغير متغيرة ويلزم ايضا ان يكون علمه تعالى بجميع الاشياء
في درجة واحدة بحيث يكون العلم بالاسباب ومسبباتها في درجة واحدة
بحيث لا يكون العلم بالاسباب مقدما على العلم بالمسببات والا يلزم الجهل
لان التام لا يكون في مرتبة المعدوم فلا بد ان يكون التقدم والتاخر بالاسباب
بين معلوميها التي هي الاسباب ومسبباتها او سببا لا بين العلم
والعلم بالمسببات لان العلم بالاسباب والمسببات امر واحد بسيط حق
وهو ذات الواجب تعالى لان العلم هو ما يترتب عليه الانكشاف وقد ثبت
بالبرهان المذكور ان بحت الذات الاقدسية تترتب عليها انكشاف
جميع الاشياء انكشافا تاما مفصلا لا اجمالا وهذه الذات الاقدسية

امر بسيط من جميع الوجوه فلا يتصور فيها تقدم باعتبار و تاخر باعتبار
آخر وايضا التقدم والتأخر في العلم والتأخر في العلم مستلزم
للجهل كما مر ويلزم ايضا ان يكون حقايق الاشياء ووجوداتها
لغوا في ترتب الانكشاف عند الله تعالى ومناطية الانكشاف عنده تعالى لما
مر ان مناط الانكشاف وما يترتب عليه الانكشاف انكشافا تفصيليا تاما
انما هو بحت ذاته الاقدس مع قطع النظر عن كل ما عداها والا
يلزم الجهل الذي يتنفر عنه ادنى عوام الناس كما مر نعم حقايق الاشياء
ووجوداتها وخواصها وآثارها منكشفات له ومعلومات ولا نصيب
لشيء منها ولا دخل لشيء منها في ترتب الانكشاف ومناطية الانكشاف
فيكون لغوا لا يترتب على شيء منها الانكشاف عند الله جل شانه فظهر
ان ذات الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا حقا بحيث لا يكون
لها جزء خارجي ولا ذهني ولا وهمي والا يلزم التركيب المستلزم للامكان
الذي يكون باعتبار بحت ذاته البسيط الحقيقي الصرف علما تفصيليا تاما
بجميع الاشياء قبل وجودها وحين وجودها وبعد وجودها على نهج
واحد وسنن غير متبدل ولا متغير فلا يعزب عن بحت ذاته الاقدس
مثقال ذرة في الارض ولا في السماء فالعلم
امر بسيط صرف حقيقي قايم بذاته في الخارج وواجب الوجود بالذات
في الخارج والتكثر والكثرة انما يكون في المعلومات لكن العلم البسيط
القايم بالذات في الخارج الواجب الوجود بالذات في الخارج ويحتمل
ان يكون وجه ما والله واسع عليم نشير الى ما ذكرنا من ان ذات

الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا حقا صرفا بحيث لا يتكثر فيها بوجه
من الوجوه الكثيرة يكون علما تفصيليا تاما بجميع ذرات عالم الوجود فيكون
ذات الواجب جل شانه مع كونها امرا بسيطا صرفا حقا لا يتكثر فيها
بوجه من وجوه الكثرة امرا واسعا بنهاية الوسيع من حيث انكشاف
جميع الاشياء عليها انكشافا تفصيليا تاما قبل وجود الاشياء وحين
وجودها وبعد وجودها على نهج واحد وسنة غير متغيرة فيكون
الوسعة التي هي العلم التام بتعلقات الواجب جل شانه بمجرد ذاته الاقدس
مع قطع النظر عن كل ما عدا ذاته جل شانه وجميع العلم بهذا المعنى
الذي هو منشؤها من خواص الواجب جل سلطانه لان العالمين الداخلين
في عالم الامكان من العقول والنفوس المجردة لا يحصل لهم العلم بغير ذواتهم
الا بحضور عين ذلك الغير عندهم او بحصول صورته العلمية الموجودة
بالوجود الظلي عندهم ولهذا يكون علمهم بغير ذواتهم منحصرا
في الحضوري والحصولي وكل عالم بالعلم الحضوري والحصولي جاهل باعتبار
اصل ذاته لان كل واحد من العلم الحضوري والحصولي زائد على ذات
من كان علمه الغير باعتبار حضور عين ذلك الغير او حصول صورته كان
من ذلك الغير وصورته العلمية خارج عن ذات ذلك العالم ولا شبهة
في ان الامر الخارج عن ذات شيء لا يكون ثابتا له في مرتبة ذات ذلك
الشيء وظهر انه لا حصر بها ان العالم اذا كان علمه بغير ذاته بطريق
العلم الحضوري والحصولي يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل ذاته
كما مر وثانيا ان كل عالم لكون علمه حضوريا وحصوليا يلزم ان يكون

فقرا

فقيرا ومحتاجا الى امر خارج عن ذاته وهو عين الشيء الحاضر عنده
او الصورة العلمية الموجودة بالوجود الظلي كما مر ولما كان العالم
بالعلم الحصولي او الحضوري يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل ذاته
كما مر وثانيهما ان كل عالم يكون علمه حضوريا او حصوليا يلزم ان
يكون فقيرا ومحتاجا الى امر خارج عن ذاته وهو عين الشيء الحاضر
عنده او الصورة العلمية الموجودة بالوجود الظلي كما مر ولما كان العالم
بالعلم الحصولي او الحضوري يلزم ان يكون جاهلا باعتبار اصل
ذاته كما مر فيلزم ان لا يكون علم الواجب جل شانه بالاشيا حضوريا
ولا حصوليا والا يلزم الجهل باعتبار اصل الذات ويلزم الفقر
والاحتياج الى عين الغير او الى صورته العلمية الموجودة بالوجود الظلي وكل
واحد من الجهل والفقر نقص عظيم بالنسبة الى ساحة كماله جل شانه فلا
بد ان لا يكون علم الواجب جل شانه بالاشيا حضوريا ولا حصوليا بل
يلزم ان يكون بنحو آخر وهو ان يكون ذات الواجب جل شانه باعتبار
بحت ذاته الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته الاقدسية
علما تفصيليا تاما بحيث لا يحصل الا منه بجميع الاشيا قبل وجودها
ومع وجودها وبعد وجودها على نهج واحد وشيء غير متبدل
وغير متغيرة والا يلزم الجهل كما مر وبناء على هذا المسلك
التحقيق البرهاني ثبت للواجب جل شانه كمالان تامان مختصان بذاته
جل شانه احدهما الوسعة التامة العلمية الثابتة لذات الواجب جل شانه
باعتبار بحت الذات الاقدسية مع قطع النظر عن جميع ما عداها

التامة العلمية التي لا تمام ولا وسعة فوقها
وهذه الوسعة ...

كما هو ثانيهما الكشف الذاتي لان ذات الواجب جل شانه باعتبار
اصل ذاته وبحت ذاته الاقدسية كافية في ترتب انكشاف
جميع الاشياء عندها انكشافا تاما تفصيليا قبل وجود الاشياء
وحين وجودها وبعد وجودها على نحو واحد وستر غير متغيرة
واذا كانت كافية في حصول هذا الانكشاف التفصيلي التام فلم تكن محتاجة
الى الغير واذا لم تكن محتاجة الى الغير ويكون ذاته باعتبار اصل
الذات وبحت الذات الاقدسية كافية في حصول هذا الانكشاف التام التفصيلي
يلزم ان يحصل للواجب جل شانه العلم الذاتي والا سبقنا والعلماء
الداخلون في نقصه الامكان من النفوس المجردة والعقول النورية فعلمهم
بعد وانهم اما حضوري عيني وكما العلم عندهم او حصولي صورة
العلمية الموجودة بالوجود الظلي عندهم فيكون علمهم بالعلم اما حصولي
او حضوري لما وكل عالم بالعلم الحضوري او الحصولي فهو محتاج الى
خارج عن ذاته كما هو فيحتمل ان يكون وليا تعالى والله الغني وانتم
الفقراء اشارة الى ما ذكر من تحقيق ما هو الحق في علم الواجب جل شانه
بالاشياء قبل وجودها وحين وجودها وبعد وجودها وانه في
المسئلة التي هي معركة الاراء من العلماء الاعلام ان العلم الكائن
للواجب جل شانه بالاشياء المتقدم على ايجاد الاشياء هل هو حضوري
او حصولي او نحو آخر غير الحضوري او الحصولي لا جائز ان يكون ذلك العلم
المتقدم حصوليا والا يلزم تقدم الشيء على نفسه واللزوم المذكور
وبطلان هذا اللزوم بينا ن غنيا عن البرهان ويلزم الجهل ايضا

لانه

لان علمه جل شانه اذا كان حصوليا يلزم ان يكون علمه بالغير باعتبار
حصول صورة ذلك الغير عنده وهذا الحصول زائد على ذاته جل شانه
فيلزم ان يكون هذا القسم من العلم زائدا على ذاته فلا يكون ثابتا
في مرتبة ذاته ويصح سلبه عنه باعتبار مرتبة ذاته فيلزم الجهل باعتبار مرتبة
ذاته جل شانه والجهل نقص عظيم يجب تنزيهه جل شانه عنه كما مر غير مرة
وايضا لما كان علم الواجب جل شانه يلزم ان يكون حاصلا له في الازل
فيلزم ان يكون جميع الاشياء حاضرة في الازل بناء على ان يكون
علمه تعالى بالاشياء علما حصوليا وحصول جميع الاشياء في الازل مستلزم
لقدم العالم بجميع اجزائه الحادث اليومي والقديم مع كونه ظاهر
البطلان مخالف للنقل والعقل اما النقل فظ لان حدوث العالم
ثابت باجماع المليين واما العقل فلان العالم مشتمل على جزئين
احدهما ما لا يتوقف وجوده على الامكان الاستعدادي وهذا
الجزء قديم عند الفلاسفة القائلين بقدم العالم وثانيهما ما يتوقف وجوده
على الامكان الاستعدادي كالحادث اليومي وهذا الجزء حادث
عند القائلين بقدم العالم ايضا كما لا يخفى على المتتبع ولا يجوز ان
يكون حصوليا لوجوه الاول ان كل عالم يكون علمه حصوليا يلزم
ان يكون علمه زائدا على ذاته وخارجا عن ذاته وكل امر خارج عن ذاته
شيء لم يكن ثابتا له في مرتبة ذاته فيصح سلبه عنه اذا لوحظ باعتبار
ذاته وبناء على هذا يلزم ان يكون كل عالم بالعلم الحصولي فاقد العلم
باعتبار اصل ذاته ومسلوب العلم باعتبار اصل ذاته فيكون كل عالم بالعلم

الحصولي جاهلا وايجاد بعضهم عظيم بحث بديهة جل شانه عنه ولنا
ان كل عالم بالعلم الحصولي يكون قابل العلم وقابل العلم لا يجوز
ان يكون فاعلا لعلمه الذي يكون قابلا له والا يلزم الدور او التسلسل
لان العالم بالعلم الحصولي لا يكون الا المجرد القايم بالذات وكل مجرد
قايم بالذات يكون فعله مسبوقا بالعلم كما مر فذلك العلم السابق ان كان
مثل العلم اللاحق يلزم الدور اي تقدم الشيء على نفسه وان كان
غيره ينقل الكلام اليه فاما ان ينقطع عند النهاية فيلزم التسلسل
او يرجع فيلزم الدور وهما باطلان وملزوم الباطل باطل
فيبطل ان يكون فاعل العلم الحصولي امرا اخر غير القابل للعلم الحصولي
وبناء على هذا لا يجوز ان يكون علم الواجب جل شانه بالاشياء علما
حصوليا والا يلزم ان يكون قابل العلم فقط ويكون فاعل علمه
امرا اخر خارجا عن ذاته وذلك الامر لا يجوز ان يكون ممتنع الوجود
بالذات لانه معدوم لا يكون فاعلا ومؤثرا وذلك بين و
لا يجوز ايضا ان يكون واجب الوجود بالذات لانه مستلزم لتعدد الواجب
بالذات وهو باطل ويلزم الترجيح بلا مرجح ايضا ويلزم ايضا
ان يكون احد الواجبين بالذات مستكملا بالاخر مستفيضا منه فيلزم
ان يكون احد الواجبين بالذات وهو المستفيض اكمل من الاخر وهو
المستفيض لان المستفيض اكمل من المستفيض بلا شبهة فاذا نقل الكلام
الى الواجب المستفيض نقول لما كان موجبا للعقول العلمية كما هو مفروض
فيكون موجبا للكمال وموجب الكمال يجب ان يكون حين ايجاد الكمال

متصفا

متصفا بكمال اكمل من الكمال الذي يترتب على ايجاده فيلزم ان
يكون عالما ومفيضا بعلم اكمل من العلم الذي يوجده فيكون
له علم سابق على العلم الذي يترتب على ايجاده فننقل الكلام
الى ذلك العلم السابق ونقول ذلك العلم السابق اما عين ذاته
او زايد على ذاته وعلى تقدير كونه زايدا على ذاته فهو اما حصولي
او حضوري وهما باطلان كما مر فتعين ان يكون عين ذاته
فيلزم ان يكون كون العلم عين الذات من خواص الواجب بالذات
فكل واجب الوجود بالذات يلزم ان يكون علمه بالاشياء عين
ذاته كما مر وبناء على هذا لا يتصور ان يكون ما هو واجب الوجود
بالذات مستفيض العلم من الغير سواء كان ذلك الغير واجب الوجود
بالذات او ممكن الوجود بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون ممكن
الوجود بالذات والا يلزم ان يكون ممكن الوجود اكمل من واجب
الوجود بناء على ان المفيض اكمل من المستفيض كما مر وايضا موجد
العلم موجد الكمال وكل موجد الكمال يلزم ان يكون حين ايجاد
الكمال موجدا متصفا بكمال اكمل من الكمال الذي يترتب على
ايجاده وبناء على هذا يلزم ان يكون موجد العلم عالما بما يوجده
قبل ان يوجد ذلك العلم السابق اما بحصول عين ما يوجد
فيلزم الدور او تقدم الشيء على نفسه وذلك بين الاستحالة او بحصول
صورته العلمية الموجودة بالوجود الظلي فننقل الكلام الى هذه
الصورة العلمية السابقة الموجودة بالوجود الظلي لا بد ان يكون عالما

بانيعلمه بوجوده قبل ان يوجد ويفعله ونتقل الكلام الى هذا
العلم السابق وهذا النقل لا ينتهى الى حد فاما ان يذهب الى
غير النهاية بالفعل فيلزم التسلسل المحال او يرجع فيلزم الدور المحال
وهذا التسلسل او الدور انما يلزم من كون علم الواجب جل شانه
بالاشياء قبل وجودها علما حصوليا فيكون ذلك العلم الحصولي ملزوما
للمحال وملزوم المحال معدوم ازلا وابدا فيكون ذلك العلم الحصولي
معدوما ازلا وابدا والثانى ان العالم بالعلم الحصولي يلزم ان
يكون كماله حاصلا بامر غير ذاته فيلزم ان يكون مستكملا بغير ذاته
ومحتاجا فى كماله الى امر غير ذاته فيكون فقيرا الى غير ذاته وهذا
نقص عظيم بالنسبة الى ساحته عز مجده جل شانه عنه ولما بطل العلم الحصولي
والحصولى على الوجه الذى مر شرحه فتعين ان يكون علم الواجب
جل شانه بالاشيا قبل وجودها بنحو آخر غير الحصولي والحصولى
وهو ان يكون ذات الواجب جل شانه باعتبار نفس ذاته الا
مع قطع النظر عن جميع ما عدا الذات الاقدسه علما تفصيليا
تاما بحيث لا يتصور اتم منه فيترتب على نحو ذاته الاقدسه
انكشاف جميع الاشيا انكشافا تفصيليا ما قبل وجود
الاشياء وبعد وجودها وحين وجودها على نحو واحد
مستمر غير متغير وغير مستلزم لكمال غيره والثالث ان علم الواجب
بالاشياء تعالى شانه لو كان حصوليا يلزم ان يحصل الرسم فى
ذاته الصور العلمية للاشيا وهذه الصور العلمية ممكنات بالذات

موجود

موجودات مرتسمة في ذات الواجب جل شانه فيلزم استكمال
الواجب بالذات بالممكن بالذات بناء على ان كل عالم بالعلم
الحصولي يكون علمه حصوليا كمالا له لانه لولا ذلك العلم حاصلا له
لكان جاهلا ناقصا فيصير بسبب تلك الصور العلمية عالما كاملا
فيصدق على تلك الصور العلمية انها زينة لذات ذلك العالم بالعلم
الحصولي وانها مكملة لذات ذلك العالم بحيث لو لم يكن تلك الصور
العلمية مرتسمة في ذات ذلك العالم بالعلم الحصولي كان ذات ذلك العالم
ذاتا ناقصة جاهلة فيلزم ان يكون ذات الواجب جل شانه مستكملة
بتلك الصور العلمية المرتسمة فيه الممكنة بالذات واستكمال الواجب بالذات
بالممكن بالذات نقص عظيم يجب تنزيهه جل شانه عنه ويلزم ايضا
ان يكون حال الواجب بالذات مثل حال العالمين بالعلم الحصولي
الداخلين في عالم الامكان من حيث حصول النقصان باعتبار اصل
الذات وحصول الكمال باعتبار الصور العلمية المرتسمة في ذات العالم
بالعلم الحصولي وكون الواجب بالذات جل شانه شريكا للممكنات
في نقصان الذات باعتبار اصل الذات وفي كمال الذات باعتبار الصور
العلمية المرتسمة في ذات العالم بالعلم الحصولي وكون الواجب بالذات جل شانه
شريكا للممكنات في نقصان الذات باعتبار اصل الذات وفي كمال
الذات باعتبار الصور العلمية المرتسمة فيها نقص عظيم يجب تنزيهه جل شانه
عنه وايضا يلزم ان لا يثبت للواجب بالذات الغنى الكامل لافتقاره
في ثبوت العلم له الى الصورة العلمية المرتسمة في ذاته تعالى لو كان علمه بالاشياء

حصول لنا كما مر غير مرة والخامس نقل الكلام الى تلك الصور العلمية لتسمية
في ذات الواجب جل شانه فانها لا يجوز ان يكون ذات الواجب
جل شانه علة قابلية فقط لتلك الصور العلمية والا يلزم العقول
الانفعال من الغير واللازم باطل فالملزوم مثله فيلزم ان يكون
فاعل تلك الصور هو ذات الواجب جل شانه فان كان فاعلا لها فاما باتحادها بالعلم
السابق او بعين العلم السابق وكل واحد منهما باطل كما فلا نطول بالاعادة
واعلم ان لنا مقدمة بديهية فطرية فطرت عليها العقول الانسانية
والنفوس المجردة الانسانية وهو ان كل ما بالغير فمع الغير
متفرع عليه بحق الفرع ومحصور به وهو وجوب اصله ممتنع
بالذات يحكم ببديهته كل عاقل حتى البله والصبيان من افراد الانسان
وباعمال هذه المقدمة البديهية يمكن اثبات وجود الواجب الوجود
بالذات وكذا يمكن اثبات الصفات الكمالية بحيث يظهر عينية
الوجود وعينية الصفات الكمالية على ما سيجيء تفصيله باذن الله تعالى
بان يقال الممكن الوجود بالذات مسلوب ضرورة الوجود والعدم
بالنظر الى ذاته كما مر وكل امر لم يكن الوجود ضروريا واثباته له
يلزم ان لا يكون وجوده عينا له ولا جزءا له والا يلزم ان
يكون ضروريا واثباته هف ما دام لم يكن عينا ولا جزءا له
يلزم ان يكون زايدا على ذاته وكل امر زايد على ذات شيء
يثبت له بتلك الشيء الا بعلة ويكون معلولا لعلة وجود الممكن بالذات
لما كان زايدا على ذاته فيلزم ان لا يثبت له الا بعلة ويكون

العلم

العلة لا يجوز ان يكون ذات الممكن بالذات والا يلزم ان يكون

ذات واحد خالقه لنفسها وموجبه لنفسها بناء على ان الوجود

الخارجي للممكن بالذات ليس امرا انضماميا خارجيا والا يلزم

التسلسل او الدور فيكون امرا انتزاعيا معدوما في الخارج

ولا يجوز ان يكون المعدوم الخارجي متعلقا بالجعل الخارجي

والايجاد الخارجي لان المعدوم الخارجي لا شئ في الخارج

وما يتعلق به الجعل الخارجي والايجاد الخارجي وما يترتب على

الجعل الخارجي والايجاد الخارجي يجب ان يكون شيئا خارجيا

موجودا خارجيا فلو كان الوجود الخارجي للممكن بالذات صادرا

عنه بايجاده الخارجي وجعله الخارجي يلزم ان يكون ذات

الممكن بالذات الموجودة في الخارج خالقة لنفسها جاعلة لنفسها

ويلزم ان يكون الخالق عين مخلوقه والجاعل عين مجعوله ولكن

فطري الاستحالة لان ذات الخالق علة فاعلية والعلة الفاعلية

خارجة عن ذات المعلول لان العلة تنقسم الى قسمين علة صورية

وعلة مادية والعلة الصورية خارجة عن ذات الممكن وهي

الفاعل والغاية والعلة المادية داخلة في حقيقة الممكن كالمادة

والصورة والجنس والفصل وايضا لا شبهة في ان الجاعل الخارجي

والموجد الخارجي والخالق الخارجي يترتب على جعله الخارجي

وخلقه الخارجي والمادة الخارجية موجود خارجي مترتب على الجعل

الخارجي والايجاد الخارجي ولما كان هذا الوجود الخارجي مترتبا

على الجعل الخارجي والايجاد الخارجي فيلزم ان يكون فرعا متأخرا
عن ذات الجاعل والموجب تأخرا عقليا فلو كان المخلوق والمجعول عين
الخالق والجاعل يلزم ان يكون ذات الاصل عين ذات الفرع وذات
المتفرع عليه عين ذات المتفرع فيلزم تقدم الشيء على نفسه ويلزم ان
يكون الشيء موجودا قبل وجوده فظهر انه لا يجوز ان يكون الممكن بالذات
علة موجبة لنفسه وجاعلا لنفسه وخالقا لنفسه فلا بد ان يكون
موجد الممكن بالذات وجاعله وخالقه امرا خارجا عن ذاته و
ان كان الشيء على تقدير تسليم صحته لا يكون مانعا لان
مجموع الممكنات الصرفة الملحوظ بعنوان الاجمال اي معروض المجموعية
ومعروض الهيئة الاجتماعية بحيث لا يشذ منها ممكن في حكم ممكن
واحد من حيث الاحتياج في وجوده الى علة موجبة خارجة عن
ذات ذلك المجموع فكما ان الممكن الواحد لا يجوز ان يكون موجدا
وخالقا لنفسه تلك سلسلة الممكنات المتسلسلة سواء كانت متناهية
او غير متناهية لا يجوز ان يكون علة موجبة لنفسها فظهر انه
لا فرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي في امتناع ان يكون
الممكن موجدا لنفسه وفي الاحتياج الى علة موجبة خارجة عن ذات
الممكن سواء كان الممكن واحدا او كثيرا وعلى تقدير كونه كثيرا
سواء كان متناهيا او غير متناه فبان بالبرهان ان وجود
الممكن بالذات وصفي لا يجوز ان يكون مستندا الى [illegible] عن
ظلمة نفس الممكن بالذات وصادرا من نفسه بل لا بد ان يكون

مستندا

مستند الى امر خارج عن ذاته وان يكون ذلك الخارج موجد الوجوده فبان بالبرهان ان من خواص وجود الممكن بالذات ان يكون وجودا بالغير وصادرا من الغير ثم جاز ان يكون الوجود منحصرا في الوجود بالغير بل لا بد ان ينتهي الى وجود لا يكون بالغير بل يكون وجودا بالذات اي وجود بلا علة لانه لو لم ينته الى الوجود بالذات يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير لما مر من ان ارتكاب الشيء لا يكون نافعا لان سلسلة الممكنات سواء كانت متناهية او غير متناهية يمكن ملاحظتها بعنوان الكل فما دامت مجموع الممكنات الموجودة اي معروض المجموع ومعروض الهيئة الاجتماعية بحيث لا يشذ منه ممكن من الممكنات لا يجوز ان يكون علة موجدة لنفسها لامتناع كون الشيء موجدا لنفسه وخالقا لنفسه فلا بد ان يكون موجدها موجودا خارجا عن سلسلة الممكنات الموجودة والموجود الخارج عن سلسلة الممكنات الموجودة ليس الا الموجود الذي ليس لوجوده علة لان الوجود منحصر في قسمين وجود بالغير ووجود بالذات اي وجود بلا علة فقد ثبت بالبرهان ان كون الوجود بلا علة لو لم يكن متحققا في عالم الوجود يلزم ان لا يوجد سلسلة الممكنات المتسلسلة سواء كانت متناهية او غير متناهية وبناء على هذا الحكم البرهاني يلزم ان يكون الوجود بلا علة اصلا والوجود بعلة فرعا له ومتفرعا عليه ووجود الفرع بلا وجود الاصل فرض البطلان وبناء على هذه المقدمات

لحقه بصحة انه يقال العالم ممكن في عالم الوجود وجود بالذات
و وجود بالجعل يلزم ان لا يتحقق الوجود بالغير لان ما بالغير
فرع ما بالذات و وجود الفرع بدون وجود اصله ممتنع
بالذات اعلم ان لنا مقدمة بديهية فطرية وهي ان كل
ما بالغير فرع الغير ومتفرع عليه و وجود الفرع وتحققه بدون
وجود اصله ممتنع بالذات يحكم بديهة كل عاقل فثبت وجود
الواجب بالذات باعلان ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما
بالذات والا لم يتحقق ما بالغير كما مر مشروحا وكان وجود
الممكن بالذات وجود صادر عن غير ذاته فالممكن بالذات لا
يجوز ان يكون صادرا من ذاته كما مر مشروحا فكل الكمالات المطلقة
للموجود بما هو موجود اذا كانت زايدة على ذات الكامل بالكمال
الزايد على الذات لا يجوز ان يكون صادرا من الكامل بالكمال
الزايد على ذاته كالقدرة والارادة والحيوة والعلم وغيرها
من الصفات الكمالية الزايدة على ذات الكامل لانا بينا ان كل
كامل بكمال زايد على ذاته يكون قابل الكمال وقابل الكمال لا يجوز
ان يكون فاعلا لكماله والا يلزم الدور والتسلسل كما مر مشروحا
فثبت بالبرهان ان قابل الكمال سواء كان واحدا او كثيرا وعلى
تقدير كونه كثيرا سواء كان متناهيا او غير متناه محتاج الى موجد
لكماله خارج عن ذاته بناء على ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون
موجبا لكماله ولا فرق في ثبوت الاحتياج الى الموجب المذكور بين

الكل

الكل الافرادي والكل المجموعي وكما ان الممكن بالذات
محتاج في وجوده الى موجد خارج عن ذاته بناء على ان الشيء
لا يجوز ان يكون موجدا لنفسه ولا تفاوت في ذلك بين الكل الافرادي
والكل المجموعي كذلك قابل الكمال محتاج في كماله الزائد على ذاته
الى موجد لكماله خارج عن ذاته بناء على ان قابل الكمال لا يجوز
ان يكون موجدا لكماله والا لزم الدور او التسلسل كما مر ولا
تفاوت في ذلك الاحتياج الى الموجد المذكور بين الكل الافرادي
والكل المجموعي وايضا كما ان وجود الممكن بالذات لما كان مستندا
الى الغير ذاته ومتحققا لغير ذاته فلا بد ان ينتهي الى وجود لا علة
له والا يلزم ان لا يتحقق وجود ممكن بالذات كما مر مشروحا كذلك
ينبغي لما كان كمال قابل الكمال محتاجا الى الغير ذاته ومتحققا لغير ذاته
فلا بد ان ينتهي الى كمال لا علة له اي كمال متحقق في الخارج ولا علة له
والا يلزم ان لا يتحقق كمال زائد على ذات الكامل بالكمال الزائد
على ذاته واللازم باطل لان النفوس المجردة الانسانية موجودة
وكاملة بكمالات زائدة على ذات تلك النفوس المجردة كالقدرة
والارادة والعلم وغيرها من الصفات الكمالية الزائدة على ذواتها
واما بيان اللزوم فلان الكمال لو كان منحصرا على الكمال
بالغير اي الكمال الذي يوجد بغير ذات الكامل بالكمال الزائد
على ذات الكامل بالكمال الزائد يلزم ان لا يتحقق الكمال بالغير ازلا
وابدا لانه ملزوم للدور والتسلسل وملزوم الدور او التسلسل الكلية

معدوم ازلا وابدا لان ملزوم المحال معدوم ازلا وابدا
كلزومه الذي هو المحال اما بيان لزوم الدور فلانه
على تقدير انحصار الكمال في الكمال بالغير فهو ان موجد الكمال في
ذات الغير يلزم ان يكون كاملا بكمال اتم من الكمال الذي
وذلك يقتضي ههنا كمالان احدهما الكمال السابق وهو الكمال
الذي يكون مبدأ للموجد وثانيهما الكمال اللاحق هو الكمال
الحاصل بالمحال الموجد في ذات الغير ولما كان احدهما سابقا
والاخر لاحقا فلا يجوز ان يكون احدهما عين الاخر ثم ننقل الكلام
الى الكمال السابق فنقول لما كان الكلام على تقدير انحصار
الكمال في الكمال بالغير فلا بد ان يكون الكمال السابق كمالا
بالغير ومعلولا للغير اي معلولا لغير ذات موجد الذي اوجد
الكمال في ذات الغير بناء على ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون
فاعلا لكماله كما مر فيلزم ان يكون لذلك الكمال السابق موجد اخر
ثم ننقل الكلام الى كمال هذا الموجد الاخر فلا بد ان يكون كماله
كمالا بالغير بناء على فرض انحصار الكمال في الكمال بالغير
فيكون لكماله موجد اخر ثم ننقل الكلام الى كمال هذا الموجد وهذا
النقل لا ينتهي الى حد فاما ان يذهب الى غير النهاية بالفعل
او يرجع فعلى الاول يلزم التسلسل وعلى الثاني يلزم الدور
وهما محالان وملزوم المحال معدوم ازلا وابدا فلا يكون
الا انحصار على الكمال بالغير ممتنعا لكونه ملزوما للدور او التسلسل

وملزوم

الكمال

وملزوم الدور او التسلسل لا يكون امرا موجودا الا ان ملزوم
المحال معدوم انه لا بد لنا كما مر فظهر انه لو كان الكمال منحصرا
على الكمال بالغير يلزم ان لا يتحقق الكمال بالغير راسا ومطلقا
المحال ان الكمال بالغير والكامل بالكمال بالغير اكثر من ان يحصى
فان النفوس المجردة الانسانية كاملة بالكمالات بالغير لان كمالاتها
كمالات بالغير فلا بد ان يكون في عالم الوجود كمال بالذات اي
كمال ليس له علة راسا ومطلقا فكما ان الوجوب بالغير اي الوجود
الممكن يلزم ان ينتهي سلسلة الوجوب بالذات والا لم يتحقق الوجود بالغير
كما مر فكذلك كل كمال بالغير اي الكمال الممكن لا بد ان ينتهي الى كمال
متحقق ولا علة له والا يلزم ان لا يتحقق الكمال الممكن راسا ومطلقا
وان لا يتحقق الكامل بالكمال الممكن ايضا كما مر فهو يجب بلا علة
ان يكون قائما بالذات ولا يجوز ان يكون قائما بالغير
والا يلزم ان يكون معلولا للمحل ومحتاجا في وجوده الى المحل
وهو يوجب القائم بالذات بلا علة راسا ومطلقا ليس الا
الواجب الوجود بالذات ولما امتنع تعدد الواجب بالذات بحكم
براهين التوحيد فلا بد ان يكون في الخارج موجود واحد واجب
بالذات ومن خواصه ان يكون وجوده الخارجي وجودا بلا علة
وان يكون هذا الوجود الخارجي بلا علة عين حقيقته البسيطة
كما مر ومن خواصه ايضا ان لا يكون الصفات الكمالية زائدة على ذاته
كما مر بل لا بد ان يكون كل واحد من الصفات الكمالية عين حقيقته

وتمام حقيقة معنى عينية الصفات الكمالية هو ان الحقيقة البحت البسيط الصرف التي للواجب جل شانه عين الوجود القايم بالذات المتحقق في الخارج بلا علة وعين القدرة القايمة بالذات المتحقق في الخارج بلا علة وعين الارادة القايمة بالذات المتحقق في الخارج بلا علة وعين العلم القايم بالذات المتحقق في الخارج بلا علة و كذا الكلام في بقية الصفات الكمالية الثابتة لحقيقة الواجب جل شانه ولا يجوز ان يكون المراد بعينية الصفات الكمالية للواجب جل شانه ان حقيقة جل سلطانه عين كل واحد من تلك المفهومات المتعلقة التي يعبر بها عن الصفات الكمالية مثل مفهوم الوجود ومفهوم القدرة ومفهوم الارادة ومفهوم العلم ومفهوم الحيوة وغيرها من الصفات الكمالية لان المفهوم هو ما حصل في الذهن العقل او السائل وكل حاصل في الذهن محتاج الى الله في حقيقته ووجوده وكل محتاج في حقيقته ووجوده الى غيره ممكن بالذات فيكون جميع تلك المفهومات ممكنات بالذات فلا يجوز ان يكون حقيقة الواجب بالذات عين تلك المفهومات ولا يجوز ايضا ان يكون تلك المفهومات عين حقيقة الواجب بالذات وذلك بين بل المراد بعينية الصفات الكماليات ان المعبر عنه والمحكي عنه بتلك المفهومات المتعلقة عين هوية حقيقة الواجب بالذات بمعنى ان حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته وتمام حقيقته مع قطع النظر عن كل ما عدا الحقيقة الحقة يترتب عليها بالوجه الاتم و

الكمل

اكمل ما يترتب على قدرة القادرين بالقدرة الزائدة على الذات
فهذه عمل ملحوظ يعبر عن حقيقة الواجب بالذات بمفهوم القدرة
ولكن حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته وتمام حقيقته
مع قطع النظر عن جميع ما عداها يترتب عليها بوجه اتم واكمل
ما يترتب على ارادة المريدين بالارادة الزائدة على الذات
فهذه عمل ملحوظ يعبر عن حقيقة الواجب جل شانه بمفهوم
الارادة ولكن حقيقة الواجب جل شانه باعتبار اصل حقيقته و
تمام حقيقته مع قطع النظر عن جميع ما عداها يترتب عليها
بوجه اتم واكمل ما يترتب على علم العالمين بالعلم الزائد
على الذات فهذه عمل ملحوظ يعبر عن حقيقة الواجب بالذات
بمفهوم العلم اى العلم بمعنى ما يترتب عليه انكشاف الشيء عند العالم
بر سواء كان حصوليا او حضوريا او بوجه آخر غيرهما كما هو
مقرر وحال العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل لان العلم بهذا
المعنى مخصص بقسم واحد من العلم وهو العلم الحصولي المقابل للعلم
الحضوري ولكن الكلام في جملة الصفات الكمالية فظهر ان المعبر
عنه بمفهوم كل واحد من مفهومات الصفات الكمالية هو تمام حقيقة
الواجب جل شانه وليس لحقيقة الواجب جل شانه جزء خارجي ولا ذهني
ولا وهو كلام فيكون حقيقة الواجب جل شانه امرا بسيطا حقا
وهذا الامر البسيط الحق يعبر عنه بمفهوم كل واحدة واحدة من الصفات
الكمالية فيكون التكثر والتعدد وصفا لمفهومات الصفات الكمالية

فقط دون ما يعبر عنه بتلك المفهومات الكثيرة فانه امر واحد
شخصي بسيط صرف حق فلا شبهة في جواز ان يعبر عن امر
واحد بمفهومات كثيرة وكذا لا شبهة في جواز ان يكون لامر واحد
اسامي متعددة ولما كان الواجب جل شانه بسيطا صرفا
حقا لا تكثر فيه بوجه من الوجوه فلا بد ان لا يوجد فيه
الا التكثر المفهومي والتكثر الاسمي دون التكثر المعبر عنه وتكثره
بحسبه والا يلزم ان لا يكون بسيطا صرفا حقا هف وتكون الاسم
المانوس من الصفات الكمالية فيما بين الكاملين الداخلين في عالم
الامكان كالنفوس المجردة الانسانية والعقول المجردة السوية
ليس الا الصفات الكمالية الموجودة في العقول والنفوس وهذه
الصفات الكمالية الموجودة فيهما كالقدرة والارادة والحيوة
والعلم وغيرها من الصفات الكمالية صفات كمالية زائدة على ذات
كل واحد من العقول والنفوس المجردة فلاجل هذا الانس والالفة
ذهبت الاشاعرة الى ان الصفات الكمالية زائدة على ذات الواجب
جل شانه كما مر وكذا العلم المانوس لنا هو العلم الحصولي او
الحضوري لان عين المعلوم ان كانت حاضرة عند العالم فهو
علم حضوري وان لم يكن عين المعلوم حاضرة عند العالم بل
ارتسمت صورة المعلوم في العالم فهو علم حصولي فلاجل هذا الانس
وقع الاختلاف بين العلماء في علم الواجب جل شانه بالاشياء
قبل وجود هذه الاشياء فبعضهم قال بالحصولي وبعضهم قال با

لحضوري

الحضوري وبعضهم قال بان الواجب الحقيقي جل شانه علمين
اجمالي وتفصيلي كما هو مذكور في حاشية العلامة الخفري على
الهيات التجريد وشرحه الجديد والكل باطل لانا وان سلمنا ان
الله تعالى البرهان الفارق بين الحق والباطل على ان كل
صفة من الصفات الكمالية عين حقيقة الواجب جل شانه بالمعنى الذي
مر تحقيقه وحاصله يلزم ان يكون العلم بمعنى ما يترتب عليه انكشاف
الاشياء عين حقيقة الواجب جل شانه كما مر ولما كان العلم التفصيلي
اتم انكشافا من العلم الاجمالي والا يلزم ان لا يكون الاجمالي
اجماليا ولا التفصيلي تفصيليا وبالجملة لو لم يكن بين العلم الاجمالي
والتفصيلي فرق بوجه من الوجوه في مرتبة نحو من انحاء الانكشاف لا
يلزم ان لا يكون العلم الاجمالي علما اجماليا ولا العلم التفصيلي علما
تفصيليا هف وان كان بينهما فرق باعتبار مرتبة نحو من
انحاء الانكشاف بان يكون العلم التفصيلي مشتملا على زيادة نحو
من الانكشاف فيلزم ان يكون العلم التفصيلي اتم انكشافا واكثر
انكشافا من العلم الاجمالي ويلزم ان يكون العلم التفصيلي اتم
انكشافا واكثر انكشافا من العلم الاجمالي ويلزم ان يكون بعض نحو
من مرتبة العلم الاجمالي من قوة يلزم الجهل الاترى ان من علم
مسئلة او قصة او حكاية على الوجه التفصيلي والشخص الاخر
يعلمها ايضا لكن لا على الوجه التفصيلي بل يعلمها على الوجه
الاجمالي فالعالم بالوجه التفصيلي اتم من الشخص الاخر اذا علمها

تفصيلا وان لم يعلم تفصيلا بل يعلمها اجمالا فقط فلو لم
يكن في التفصيل زيادة لما صح هذا القول ولما صح اسناد
الجهل الى العالم بالوجه الاجمالي بل كل من هذا القول والاسناد
يجهل البتة صحيح من كان مستعملا للعلم التفصيلي يقول لان البيان
المفيد للعلم التفصيلي ولا يقول ان البيان المفيد للعلم الاجمالي
فظهر ان العلم التفصيلي اتم انكشافا من العلم الاجمالي وان العلم
الاجمالي مستلزم للجهل ببعض الوجوه الذي يكون في التفصيل الا
ترى ان الفرق بين العلم بالمحدود كالانسان وبين العلم بالحد
كالحيوان الناطق انما يكون بالاجمال والتفصيل ولهذا جاز
ان يكون العلم بالحد كاسبا للعلم بالمحدود كما تقرر في باب
اكتساب التصديق من التصور فلو لم يكن بين المحدود وحده فرق
بالاجمال لما امكن اكتساب المحدود من الحد والا يلزم اكتساب
الشيء من نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله وبناء على ما ذكرنا
يلزم ان يكون العلم التفصيلي اتم انكشافا عند تحقق العلم الاجمالي
فيلزم ان يكون كل عالم بالعلم الاجمالي جاهلا في علمه كاملا فلا
بد ان يكون الواجب جل شانه باعتبار مرتبة ذاته الاقدس
مع قطع النظر عن جميع ما عدا ذاته الاقدس سبحانه ما يترتب عليه
انكشاف جميع الاشياء قبل وجود الاشياء وحين وجودها
وبعد وجودها انكشافا تفصيليا تاما بحيث لا يعقل اتم منه
على نحو واحد وسنن غير متغير والا يلزم الجهل العياذ بالله

ولهذا

كاملا

ولما كان العلم الاجمالي مستلزما للجهل كما مر فيلزم
ان يكون العلم الاجمالي بالنسبة الى ساحة كبريائه جل شانه من جملة
الصفات السلبية فان قلت العلم الاجمالي قسم من العلم الذي هو من
الصفات الكمالية الثبوتية فلا يجوز ان يكون العلم الاجمالي من
الصفات السلبية قلت ان اريد ان كل فرد من افراد العلم صفة
كمال بالنسبة الى الواجب جل شانه فذلك باطل لان العلم الاحساسي
فرد من افراد العلم مع انه من جملة الصفات السلبية بالنسبة الى الواجب
جل شانه وان اريد ان بعض افراد العلم من الصفات الكمالية
الثبوتية فهو مسلم ولا ضير لان العلم الاجمالي لما كان ملزوما
للنقص العظيم الذي هو الجهل يلزم ان لا يكون ثابتا للواجب جل شانه
كالعلم الاحساسي المستلزم لكونه جل شانه جسما فيكون كل من
العلم الاحساسي والعلم الاجمالي من الصفات السلبية فكذلك كل واحد
من العلم الحصولي والعلم الحضوري من الصفات السلبية بالنسبة الى
الواجب جل شانه كما مر مشروحا مع انهما كاملان للعالمين
في عالم الامكان وبالجملة لما كان الواجب جل شانه ساحة عزه
بريئة عن جميع سمات النقص فلا يجوز ان يثبت له علم مستلزم للنقص
وايضا حقيقة الواجب جل شانه عين الوجود الذي هو عين الفعلية
المحضة فلا شك في حقيقته شيء من القوة والتوقف على امر غير ذاته
بل حقيقته جل شانه حقيقة تامة كاملة من جميع الوجوه ولعلها
يكون الواجب جل شانه غنيا تاما باعتبار ذاته وكمالات ذاته

وهذا المعنى التام والفعلية المحض انما يثبتان لذاته جل شانه

بحمل على نقيض كون ذاته جل شانه بسيطا حقا وكون الصفات

الكمالية عين ذاته بالمعنى الذي مر مشروحا لانه لو لم يكن بسيطا حقا

يلزم التركيب المستلزم للامكان بالذات ولو لم تكن الصفات الكمالية

عين ذاته يلزم استكمال الواجب بالذات بالكمالات الكاملة ويلزم ايضا

ان يكون فاعل مبتغا الكمالية امرا آخر خارجا عن ذاته بناء على

ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون فاعلا لكماله كما مر ويلزم الجهل ايضا

لان كل عالم بعلم زائد على ذاته جاهل باعتبار اصل ذاته

مرتبة ذاته كما هو الامر الزائد على الذات ليس ثابتا في مرتبة الذات

وذلك بين وبلزم ان تترتب على بحث حقيقته البسيطة الوحدة

الذاتية مع قطع النظر عن كل ما عداها ما تترتب على الصفات الكمالية

الزائدة على ذات الكامل بتلك الكمالات الزائدة على وجه اتم واكمل

كما مر ايضا قد برهنا باذن الله تعالى على انه لو لم يكن في عالم الوجود

موجود واحد كامل واجب الوجود بالذات بحيث يكون بحت ذاته مع

قطع النظر عن جميع ما عداها عين كل واحد من الصفات الكمالية

بالمعنى الذي مر مشروحا يلزم ان لا يوجد في عالم الوجود الصفات

الكمالية الزائدة على الذات وان لا يوجد الكاملون بتلك الصفات

الكمالية الزائدة مع ان الصفات الكمالية الزائدة موجودة في عالم الوجود

وكذا الكاملون بتلك الصفات الكمالية الزائدة موجودون في عالم

الوجود بحيث لا يمكن عدهم واحصاؤهم وبناء على البرهان المذكور يجب

ان يكون

ان يكون ذلك الموصوف الواحد الكامل الوصف بالذات اعني لتلك الصفات
الكاملة الزائدة على الذات واصلا ايضا للكاملين بتلك
الصفات الكاملة الزائدة على الذات وكل ما له اصل متفرع وجود
وجوده على وجود اصله وذلك بين قطعا انه لا بد من وجود ذلك
الاصل والا يلزم ان لا يتحقق ما هو فرع ذلك الاصل وايضا الانبياء
والاوصياء عليهم السلام وذرياتهم وامتهم خلقهم الله تعالى
في الازل بعد سبق اعدام الازلية عليهم فان كان الله تعالى
عالما باعيانهم واشخاصهم واحوالهم وصفاتهم قبل
ايجادهم في الازل فلا يخلو من ان يكون ذلك العلم السابق
حصوليا او حضوريا والثاني والاول باطلان لما
من انهما من الصفات السلبية بالنسبة اليه سبحانه كالجهل تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا وايضا العلم الحصولي انما يكون علما بصورة
علمية موجودة بالوجود الظلي والموصوف بالوجود الظلي والموجود
بالوجود الخارجي يكون بينهما مغايرة شخصية من العلم بالشخص
الذهني لا يحصل العلم بالشخص الخارجي من حيث انه شخص خارجي
فلو يحصل العلم بالشخص الخارجي بما هو شخص خارجي بمجرد ارتسام
صورة ذلك الشخص الخارجي في الذهن او في مجرد قايم بالذات
لما مر ان الموصوف بالوجود الظلي والموجود بالوجود الخارجي
متغايران بالشخص والعلم باحد الشخصين غير العلم بالشخص الاخر
فيلزم انه لا يحصل العلم بالشخص الخارجي بمجرد ارتسام صورة

في الذهن او في مجرد قايم بالذات او ان لم يكن عالما يلزم الجهل
وهذا الجهل ان سلم انه ليس كفرا شرعيا فهو كفر عقلا لانه خروج
عن حكم البرهان الذي اقمنا باذن الله تعالى على انه لو لم يكن في
عالم الوجود موجود واحد واجب الوجود بذاته يجب ان يكون
جميع الصفات الكمالية عين ذاته بالمعنى الذي مر شرحها يلزم
لا يتحقق في عالم الوجود الصفات الكمالية الزايدة على الذات اي لا
يتحقق ايضا الكامل من تلك الصفات الكمالية الزايدة على الذات كامر
مشروحا ولو بطريق الاعادة وبالجملة ان وجود الممكن بالذات
سواء كان واحدا او زايدا لا يجوز ان يصدر من نفسه لانه قابل
الوجود وقابل الوجود لا يجوز ان يكون فاعل الوجود والا يلزم
المفاسد المذكورة وكذلك قابل الكمال المطلق للموجود بما هو موجود
لا يجوز ان يكون فاعل الكمال والا يلزم المفاسد المذكورة بسبب
ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات وان قلت العلم الاحساسي
علم بالغير لانه متعلق بالغير وبناء على ان كل ما بالغير يجب ان ينتهي
الى ما بالذات يلزم ان ينتهي العلم الاحساسي الى علم احساسي لا يتعلق
بالغير واللازم باطل فالملزوم مثله قلت المراد بقولهم ان كل
ما بالغير يجب ان ينتهي الى ما بالذات هو ان ادراكات التي في
سلسلة المعلولات الموجودة على تقدير كونها حقا لا تكون باقيها
لما مر من ان جميع الموجودات العرضية [illegible] كونها بالغير
اي معروض الحقيقي ومعروض الشيء الا ما عند في حكم موجود واحد

بالغير

بالغير من حيث الاحتياج الى علة خارجة عن ذات ما بالغير فكما ان الموجود الواحد

اذا كان بالغير لابد له من علة خارجة عن ذاته فكذلك الموجودات الغير المتناهية بالفعل

اذا كانت بالغير لابد لها من علة خارجة عن ذات ذلك المجموع الملحوظ بعنوان

الاجمال والموجود الخارج عن جميع الموجودات الممكنة بالذات ليس الا الواجب

الوجود بالذات ووجود الواجب بالذات مباين لوجود الممكن بالذات

لان وجود الممكن بالذات وجود معلول ووجود الواجب بالذات ليس له علة

رأسا ومطلقا فظهر انه لا يلزم من انتهاء ما بالغير الى ما بالذات ان لا يكون

ما بالغير مباينا لما بالذات فيجوز ان لا يكون ما بالغير نحو ما بالذات لجواز

ان يكونا من النحوين متباينين تباينا كليا اذا عرفت هذا فنقول غاية ما يلزم

من كون العلم الاحساسي علما بالغير ان ينتهي الى علم ليس له علة رأسا ومطلقا

والعلم الذي ليس له علة رأسا ومطلقا ليس الا ذات الواجب جل شانه كما مر

واما انتهاء العلم الاحساسي الى علم احساسي آخر بحيث يكونان من نحو واحد فهو

غير لازم بل هو باطل لان العلم الاحساسي علم ارتسامي داخل في العلم الحصولي

فيكون معلولا وكل علم يكون معلولا لا بد ان ينتهي الى علم لا يكون معلولا والعلم

الذي ليس له علة منحصر في ذات الواجب جل شانه كما مر غير مرة وعلم غيره جل شانه

يكون زايدا على ذاته فيكون قابل العلم وقابل العلم قابل للصفة الكمالية لان العلم

بما هو علم كمال للموجود المطلق بما هو موجود وقابل الصفة الكمالية لا يجوز ان فاعلا

لكماله كما ثبت بالبرهان فيما سبق وبناء على هذا البرهان يلزم ان يكون موجد

الصورة المرتسمة في الذهن العالي او السافل كالصور العلمية التصورية

والصور العلمية التصديقية هو الواجب جل شانه لان كل متصور وكل مصدق

يكون قابلا للصورة العلمية التصورية والتصديقية فيكون قابلا للكمال وقد

مر ان قابل الكمال لا يجوز ان يكون فاعلا لكماله فان قلت قد يقال

بلغة الفرس تصور كردم وتصديق كردم وبهذا صرح في الايجاد والخلق

قلت الحقايق لا تقتنص من الاطلاقات العرفية الا ترى ان العالم

بلغة العرب من قام به العلم والحي من قام به الحيوة والحال ان العالم يطلق

على الله تعالى وليس علم قايما به لانه عينه كما مر وكذا الكلام في الحي وايضا

وايضاً الفاعل يطلق فى اغلب الاوقات على الفاعل بمعنى المباشر كالنائم
والآكل والشارب والمتصور والمصدق فاعلان بمعنى المباشر للصور
العلمية المرتسمة فى كل واحد منهما والفاعل بمعنى المباشر يرجع الى القابل و
قابل الكمال مباشر لكماله ولا يجوز ان يكون فاعلاً لكماله كما مر والعوام
لما لم يفرقوا بين الفاعل بمعنى الموجد والفاعل بمعنى المباشر فاطلقوا ما هو
وظيفة الموجد على الفاعل بمعنى المباشر والمزاول ولهذا يطلق على المزاول
عمل الحديد آهن كر و كار كر و شمشير كر و ما قالوا من قولهم تصور كردم
و تصديق كردم يكون من هذا القبيل كما لا يخفى على ارباب التحصيل فان
قلت لم لا يجوز ان يكون العقل الفعال موجداً للصور العلمية التصورية
والتصديقية فى الاذهان السافلة وبناء على هذا لا يلزم ان يكون قابل
الكمال موجداً لكماله بل يكون قابلاً لكماله وموجد الكمال غيره وكذلك
لم لا يجوز ان يكون بعض الاذهان السافلة موجداً للصور العلمية التصورية
والتصديقية فى ذهن آخر سافل فلا يلزم ايضاً ان يكون قابل الكمال

فاعلا لکماله بل هو قابل لکماله و موجد الکمال غیره قلت موجد الکمال
یلزم ان یکون قبل ایجاد الکمال کاملا بکمال اتم من الکمال الذی یوجده فلا بد
ان یکون موجد الصور العلمیة فی الغیر عالما کاملا بکمال العلم لان فاقد العلم
فاقد الصفة الکمالیة و کما ان فاقد الوجود لا یجوز ان یکون موجدا لوجود غیره
فکذلک فاقد الکمال لا یجوز ان یکون مفیضا و موجدا الکمال غیره لان افاضة
الکمال علی الغیر و ایجاد الکمال فیه مستلزم لکون المفیض و الموجد مکملا لذلک
الغیر و تکمیل الغیر فرع لکون المکمل کاملا فی نفسه لان الشئ ما لم یکن کاملا
فی نفسه لم یتصور کونه مکملا لغیره و ذلک بین فظهر انه لا بد ان یکون تلک
الصور العلمیة التصوریة و التصدیقیة ترتسم اولا فی ذلک الموجد و اذا
ارتسمت فیه یکون قابلا لعلم و القابل للکمال العلم لا یجوز ان یکون فاعلا
لکماله کما مر فلا نطول بالاعادة فان قلت لا نزاع فی انه لا یکون
موجد للصور العلمیة المرتسمة فیه بل النزاع فی انه هل یجوز ان یکون موجدا
للصور العلمیة فی غیره قلت الصورة العلمیة التی توجدها فی غیره

فی غیره لا یجوز ان یکون هی بعینها و شخصها الصورة العلمیة التی یکون مرتسمة

فی ذلک الموجود و الا یلزم کون الحال الواحد الشخصی فی محلین مختلفین

فی آن واحد او زمان واحد مثلا و اللازم فطری البطلان و یلزم

ایضا انفکاک الشیء عن نفسه لان انفکاک محل شخصی عن محل آخر شخصی

مستلزم لانفکاک الحال فی احدهما عن الحال الشخصی الذی فی الآخر

و اللازم باطل بالبدیهة فلا بد ان یکون الصور العلمیة التصوریة

و التصدیقیة المرتسمة فی الموجد اشخاصا ذهنیة و الصور العلمیة

التصوریة و التصدیقیة التی یوجدها فی الغیر اشخاصا اخری ذهنیة و العلم

باحد الشخصین اذا کان حصولیا او حضوریا مثل زید و عمرو لا یکون

مستلزما للعلم بالشخص الآخر فان العلم بزید مثلا سواء کان حصولیا

او حضوریا لا یکون مستلزما للعلم بعمرو سواء کان حصولیا او حضوریا

و لا شبهة فی ان موجد الشخص العلمی یلزم ان یعلم اولا ذلک الشخص العلمی

یوجده فلا بد من سبق العلم و هذا العلم السابق ان کان بحضور عینه ذلک

ذلك الشخص الذي يوجده يلزم تقدم الشئ على نفسه وانفكاك الشئ عن نفسه
ووجود الشئ قبل وجوده واللوازم باطلة بالبديهة وان لم يكن بحضور عين
ذلك الذي يوجده بل يكون الصورة العلمية التصورية والتصديقية
في ذلك الموجد فعلى هذا التقدير يكون ذلك السابق علما حصوليا اي العلم
بارتسام صورة الشئ في الذهن العالي او السافل وقد بينا ان الصورة
العلمية المرتسمة في الموجد شخص ذهني والصورة العلمية التي يوجدها في الغير
شخص آخر ذهني ايضا والعلم باحد الشخصين سواء كان حصوليا او حضوريا
لا يكون مستلزما للعلم بالشخص الآخر سواء كان حصوليا او حضوريا كما مر
في مثال زيد وعمرو ولما كان علم العقول والنفوس بغير ذاتها منحصرا
في الحصولي والحضوري والعلم السابق الذي لا بد منه في ايجاد الصورة
العلمية لا يجوز ان يكون حضوريا ولا حصوليا كما مر فلا بد ان يكون موجد
الصورة العلمية عالما لا يكون علمه بالاشياء حصوليا ولا حضوريا
بل يكون نحوا آخر وليس هذا العالم الا الواجب جل شانه كما مر فيلزم ان

فیلزم ان لا یکون الموجد والخالق والجاعل الا الواجب جل شانه لان صنعة

الخلق والایجاد فوق جمیع الصنعات کالصیاغة والزراعة والنجارة وکما

ان صانع الصنعة الخسیسة کالحجامة والحیاکة یلزم ان یکون عالما بمصنوعه

قبل صنعه فبالطریق الاولی یلزم ان یکون صانع الصنعة التی فوق

جمیع الصنعة المستلزمة للعلم عالما بمصنوعه قبل صنعه ویحتمل ان یکون قوله تعالی

الا یعلم من خلق اشارة الی ما ذکرنا من بیان لزوم کون الخالق عالما ولهذا

قال الله تعالی من خلق فی الجملة من للاشارة الی ان الخالق من جملة اولی العلم

واما الصانع فلیست فاعلة بمعنی الموجد والخالق بل هی فاعلة تسخیریة

کما تقرر فی موضعه ولما کان علم العلماء الداخلین فی عالم الامکان منحصرا

علی الحصولی والحضوری وشیء منهما لا یکون کافیا فی الایجاد والخلق کما مر

فیلزم ان لا یکون الموجد والخالق سوی الله تعالی وبعبارة اخری کل فعل محکم

متقن صادر من فاعل یلزم ان یکون ذلک الفاعل عالما بذلک الفعل

قبل صدوره منه وذلک بین والحقیقة المحصلة الخارجیة سواء کانت

جوهرية او عرضية احكم واتقن من غيرها فلا بد ان يكون الفاعل و الخالق

والجاعل الذى يترتب خارجية على ايجاده وخلقه وجعله حقيقة خارجية عالماً

بتلك الحقيقة المحصلة الخارجية قبل ايجادها وخلقها وجعلها وهذا العلم المقدم

لا يجوز ان يكون حضورياً و لا حصوليا بل لا بد ان يكون لحوا ثالثا كما مرّ

ويمكن الاستدلال ايضا على ان الموجد الخالق لجميع الاشياء سواءً

كانت صورا علمية او غيرها و سواء كانت جواهرا او اعراضا لا يكون الا

الواجب جل شانه كما قال فى كتابه الكريم لا اله الا هو خالق كل شئ وقال

جل شانه فى موضع آخر هل من خالق غير الله ومن تتبع الاحاديث المروية

عن اهل بيت العصمة عليهم السلام والصلوة المذكورة فى كتاب الكافى لمحمد

بن يعقوب الكلينى رضى الله تعالى عنه وغيره من كتب الاحاديث التى الفها

العلماء الامامية شكر الله تعالى سعيهم ورفع فى الجنة درجتهم يظهر عنده انه

كما ان كتاب الله تعالى شانه يدل على انه لا مؤثر فى الوجود الا الله و

خالق سواه كذلك سنة رسوله صلعم يدل على انه لا مؤثر فى الوجود الا الله

الا الله ولا خالق سواه حتی ان بعضا من تلک الاحادیث المرویة عن

اهل بیت العصمة علیهم الصلوة والسلام علی ان القول بتعدد الخالق ترک

وما روی عن سید المرسلین صلعم انه قال القدریة مجوس هذه الامة

یدل بظاهره علی ان المراد بالقدریة هو من قال بتعدد الخالق وتعدد المؤثر

فی الوجود کالمجوس القائلین بتعدد المؤثر وتعدد الخالق فانهم قالوا فاعل الخیر

یزدان ای الله تعالی شانه وفاعل الشر اهرمن ای الشیطان الملعون

وقد صرح علی ابن ابراهیم رحمة الله تعالی فی تفسیره بان بعض آیات القرآن

رد علی المعتزلة القائلین بان العبد موجد لفعله الاختیاری وقوله رد علی

المعتزلة صریح فی ان مذهبهم فی الفعل الاختیاری للعبد مذهب مردود عند الله تعالی

وکل ما هو مردود عند الله تعالی مردود ایضا عند رسول الله تعالی وعند اوصیائه

الطاهرین علیهم السلام فلا یجوز ان یقال مذهب الامامیة فی الفعل الاختیاری للعبد هو

هو مذهب المعتزلة لان علی ابن ابراهیم له کمال التتبع للاحادیث المرویة

عن اهل بیت العصمة علیهم السلام وکمال الوقوف والاطلاع علی مذهب اهل بیت العصمة

عليهم السلام في الفعل الاختياري للعبد فلو كان مذهبهم فيه مذهب المعتزلة لما

قال بعض آيات القرآن رد على المعتزلة القائلين بكون العبد موجد الفعل الاختياري

وذلك ظاهر والحق كما روى عن الصادق عليه السلام انه لا جبر ولا تفويض بل امر

بين الامرين ولقد بسطنا الكلام باذن الله تعالى في هذه المسئلة في كتابنا الموسوم

بالحكمة المتعالية فمن اراد الاطلاع فليراجع اليه وتقرير الاستدلال على وجه يظهر

منه بالبرهان ما هو الحق في هذه المسئلة التي هي معركة الآراء المختلفة بين المتكلمين

يستدعي بسط الكلام بتمهيد مقدمات المقدمة الاولى ان كل ممكن موجود

في الخارج مثلا يتحقق فيه امور الاول كل واحد فقط بخصوصيته ويقال له

الكل الافرادي كما يقال كل انسان يشبعه هذا الرغيف فان الرغيف

لا يشبع الا واحدا فقط من افراد الانسان واما مجموع افراد الانسان

فلا يشبعه هذا الرغيف الواحد الثاني الكل المجموعي اي معروض المجموعية

ومعروض الهيئة الاجتماعية نحو كل انسان يحمل الف من ولما كان حمل

حمل الف من اثرا خارجيا مترتبا على معروض المجموعية ومعروض الهيئة الاجتماعية

الاجتماعية في الخارج فلا بد ان يكون موثر هذا الاثر الخارجي موجودا خارجيا

وراء كل واحد واحد لان واحدا من تلك الافراد لم يكن في وسعه حمل الف من

فيلزم ان يكون حامل الف من متحققا في الخارج موجودا خارجيا وراء كل واحد

واحد من الافراد فظهر الفرق بين الكل الافرادي والكل المجموعي وظهر ان

الكل المجموعي موجود خارجي كالكل الافرادي فبطل قول من قال انه لا يكون

الموجود الخارجي سوى الافرادي واما الكل المجموعي فهو امر اعتباري غير موجود

في الخارج ووجه البطلان هو ان معروض المجموعية ومعروض الهيئة الاجتماعية

يترتب عليه اثر في الخارج لما بيّنّا ان حمل الف من اثر مترتب على معروض

المجموعية ومعروض الهيئة الاجتماعية لا على واحد من تلك الافراد كما مرّ

الثالث الاجزاء بالاسر اي جميع الاجزاء الملحوظة بعنوان التفارز

والتفاصيل لا بعنوان الاجمال والفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء بالاسر الاجتماع ل

يكون بالاجمال والتفصيل كما فيما بين الحد والمحدود فكان الفرق بين الحد

والمحدود بالاجمال والتفصيل فكذلك الفرق بين مجموع الاجزاء والاجزاء

والاجزاء بالاسر بالاجمال والتفصيل ثم نقول الاجزاء بالاسر موجود
خارجي وراء الكل الافرادي ووراء الكل المجموعي ايضا مثلا عشرة رجال لعركبة
من عشرة رجال موجودين في الخارج ومجموع عشرة رجال اى معروض المجموعية و
معروض الهيئة الاجتماعية موجود خارجي وراء كل واحد واحد فقط لان
الاثر المترتب على هذا المجموع زايد على الاثر المترتب على كل واحد واحد فقط
وايضا لا شبهة في انه اذا تحقق في الخارج عشرة رجال فيلزم ان يتحقق الكثرة
الخارجية فلان الكثرة الخارجية صفة خارجية وكل صفة خارجية سواء كانت
انضمامية كالسواد والبياض او انتزاعية كالعمى والعوج لابد لها من موصوف
خارجي وهذا الموصوف الخارجي لا يصح ان يكون عشرة رجال لان هذه
العشرة عشرة واحدة لا عشرة متعددة وكذلك كل واحد واحد فقط لا يجوز
ان يكون موصوفا بالكثرة لان كل واحد واحد فقط موصوف بالوحدة فبقى
ان يكون الموصوف بالكثرة هو الاجزاء بالاسر والاحاد بالاسر اى جميع افراد
العشرة الملحوظة بعنوان التغاير والتفاصيل دون الاجتماع فالموصوف

فالموصوف بالكثرة الخارجية هو الرجال العشرة الملحوظة بعنوان التفارز
والتفاصل دون الاجتماع لان اعتبار الاجتماع مستلزم للاتصاف
بالوحدة اى للاتصاف بمجموع واحد الا ترى ان الجسم الطبيعى المركب من الهيولى
والصورة اذا لوحظ باعتبار انه مجموع متألف من الهيولى والصورة يصير
بهذا الاعتبار جسما واحدا طبيعيا ويكون الهيولى والصورة بهذا
الاعتبار ملحوظتين بعنوان الاجتماع دون التفارز والتفاصل واذا
لوحظتا بعنوان التفارز والتفاصل يكونان جزئين للجسم الطبيعى ويكونان
باعتبار التفارز والتفاصل يعرض لهما الكثرة الخارجية والاثنينية الخارجية
وبدون اجتماعهما لا يحصل الجسم الطبيعى فهنا امران احدهما الموصوف
بالوحدة الخارجية وهو الجسم الطبيعى الواحد فى الخارج وثانيهما الموصوف
بالاثنينية الخارجية وهو الاجزاء بالاسر لذلك الجسم الطبيعى اى الهيولى
والصورة حال كونهما متغايرين متفاصلين وكما ان الموصوف بالوحدة
الخارجية موجود فى الخارج فكذلك الموصوف بالاثنينية الخارجية

موجود فی الخارج وهکذا الکلام فی جمیع المرکبات الخارجیة الموجودة فی الخارج
فثبت ان کل مرکب خارجی موجود فی الخارج یلزم ان یجتمع فیه موجودات
ثلثة فی الخارج احدها الکل الافرادی وثانیها الکل المجموعی وثالثها الاجزاء
بالامر کما مر مشروحا واما جزءا ما او واحدا ما او فردا ما او الفرد المنتشر او الواحد
المنتشر فهی امور اعتباریة غیر موجبة لازدیاد الموجود فی الخارج علی الثلثة
المذکورة کما یظهر بالتامل الصادق الثانیة
ان الشیء المعین اذا وجد فی الخارج فی زمان معین مثلا فلا یجوز ان یرتفع
وجوده عن ذلک الزمان المعین الذی تحقق فیه وجوده الخارجی ثم تحقق
فیه عدمه الخارجی ایضا والا یلزم ان یصیر ذلک الزمان المعین ظرفا
لوجود ذلک الشیء المعین وظرفا لعدم ذلک الشیء المعین ایضا وذلک باطل
لاستلزامه التناقض الصریح وهذا الذی ذکرنا هو مراد من قال ان العدم
الطاری باطل ای العدم الذی یطرء علی الوجود الخارجی المتحقق فی زمان مثلا
ویخرجه عن ذلک ویجعله مرفوعا عن ذلک الزمان باطل وغیر واقع والا یلزم

بالبرهان ح

المقدمة الثانیة

الواحد

يلزم التناقض الصريح كما مر وبهذا البرهان بادنى تغير عكس ابطال الوجود

الطارى ايضا كالعدم الطارى بان يقال اذا تحقق عدم شئ معين فى الخارج

فى زمان معين مثلا فلا يجوز ان يرتفع ذلك العدم الخارجى عن ذلك الزمان

ويتحقق فيه الوجود الخارجى لذلك الشئ والا يلزم ان يصير ذلك الزمان المعين

الواحد ظرفا لعدم ذلك الشئ المعين وظرفا لوجوده ايضا وذلك باطل لاستلزامه

التناقض فظهر ان الوجود الطارى بالمعنى المذكور باطل كالعدم الطارى كما نعم

يجوز قطع استمرار العدم وقطع استمرار الوجود كما هو المشاهد فى الحوادث الزمانية

ولهذا ذهب اهل التحقيق من علماء اصول الفقه الى ان نسخ الحكم الشرعى عبارة عن

قطع استمرار ذلك الحكم الشرعى وعدم استمراره ولا يجوز ان يكون نسخ الحكم الشرعى

عبارة عن رفع ذلك الحكم عن اصله اى عن الزمان الذى لم يكن فيه منسوخا كالجمع

بين الاختين فانه كان حلالا اولا ثم نسخ وهذا النسخ لا يجوز ان يكون

عبارة عن رفع الحل الثابت فى زمان معين فان هذا الزمان كان ظرفا لوجود

حل الجمع بين الاختين فلو صار هذا الزمان المعين ظرفا لرفع الحل ايضا

٢٥٤

يلزم ان يكون ذلك الزمان بعينه ظرفا لوجود الحل وظرفا لعدم
وجود الحل ايضا وذلك باطل لاستلزامه التناقض الصريح
فلابد ان يكون النسخ عبارة عن قطع استمرار الحكم الشرعي وقطع
دوام وجوده فيكون في بعض الزمان موجودا وفي بعض آخر بعد
وجوده معدوما اي ينقطع استمرار وجوده ويحصل قطع دوام وجوده
في زمان آخر واقع بعد زمان وجوده وهكذا الكلام في الحوادث الزمانية
الموجودة في الزمان الماضي دون الحال والاستقبال فان معنى عدم
وجودها في زمان الحال والاستقبال هو ان وجودها مختص بالزمان
الماضي وحصل قطع استمرار وجودها في زمان الحال والاستقبال
والوجود الذي تحقق في الزمان الماضي لا يجوز رفعه عن الزمان الماضي
والا يلزم اجتماع النقيضين كما مر شرحا وهذا هو مراد من قال ان الحوادث
الزمانية التي صارت موجودة في الزمان الماضي فقط لم تصر معدومة بل
هي موجودة وكل واحد منها موجود في زمان وجوده لانه لا يلزم من عدم وجودها

